فينيق
PHOENIX

ورقة بحثية

مستقبل اتفاق وقف إطلاق النار في غزة

" التحديات السياسية والأمنية والسيناريوهات المحتملة"

إعداد
د. إسلام عطاللّه
باحث في الشؤون السياسية والأمنية

غزة - فلسطين - 2025

ورقة بحثية :

مستقبل اتفاق وقف إطلاق النار في غزة

"التحديات السياسية والأمنية والسيناريوهات المحتملة"

إعداد:

د. إسلام عطا الله

باحث في الشؤون السياسية والأمنية

منشُورَات مركز فينيق للبحُوث والدراسات الحقليَّة

غزة - فلسطين

نوفمبر 2025

رؤيتنا

مؤسَّسة فلسطينيَّة مستقلَّة غير ربحيَّة، تأسَّست في إطار مسؤوليتها تجاه المجتمعات الفلسطينيَّة لتلبية احتياجاتهم السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة من خلال تقديم خدمات بحثيَّة عميقة، تعمَلُ على تمكين المجتمع الفلسطيني على المستوى الفردي والجماعي، ومعالجة تحدِّياته المختلفة.

يعمل المركز على استخدام أساليب متنوعة لجمع البيانات الكميَّة والنَّوعيَّة لمعالجة الأزمات السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الَّتي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، من خلال عدة برامج ومشاريع بحثيَّة سنويَّة وشهريَّة لتقديم تصوُّرات علميَّة وعمليَّة لصانع القرار الفلسطيني. من أجل اتخاذ الإجراءات اللَّازمة لمعالجة التحدِّيات المختلفة.

رسالتنا

دعم كافة الجهات والشَّرائح الفاعلة في المجتمع الفلسطيني وصناع القرار الفلسطيني بدراسات حقليَّة ودقيقة، مبنيَّة على مسوحات علميَّة ومنهجيَّة، تتَّسم بالشَّفافيَّة والمصداقيَّة والحياديَّة في كافَّة التَّخصُّصات والمجالات الحيويَّة.

فهرس الموضوعات

رؤيتنا 2
رسالتنا 2
فهرس الموضوعات 3
تقديم 4
مقدمة 6
أولا: خلفية الصراع وتطورات الميدان قبل التوصل إلى وقف إطلاق النار: 6
ثانيا: مواقف الأطراف الرئيسية من الخطة الامريكية، ومشروع قرار مجلس الأمن من أجل استقدام قوات استقرار دولية 7
ثالثاً: تأثير وقف إطلاق النار على الواقع الانتقالي: 16
رابعاً: معضلة السلاح والحكم والقوات الدولية في قطاع غزة: 18
خامساً: السيناريوهات المحتملة لتنفيذ الخطة الأمريكية في غزة: 20

تقديم

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحليل مستقبل اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، في ضوء التحديات السياسية والأمنية المعقدة، والسيناريوهات المحتملة لمسار ما بعد الحرب. يأتي هذا في سياق تصاعد التوجهات الدولية والإقليمية نحو صياغة تسوية جديدة، تقودها الإدارة الأمريكية عبر خطة ثلاثية المراحل، تبدأ بوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى، وتنتقل إلى مرحلة نزع السلاح والإدارة الانتقالية، وصولًا إلى إعادة الإعمار تحت إشراف ومراقبة دولية.

تركّز الورقة في قسمها الأول على تقديم خلفية للصراع وتطوراته الميدانية التي سبقت التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك محددات خطة ترامب المقترحة. وتنتقل إلى تحليل مواقف الأطراف الرئيسية من الخطة الأمريكية، بما في ذلك الفصائل الفلسطينية (حماس والسلطة الفلسطينية)، والموقف الإسرائيلي، إلى جانب المواقف الإقليمية والدولية (مصر، الإمارات، قطر، الأردن، تركيا، والولايات المتحدة).

كما تستعرض الورقة الأثر المتوقع لاتفاق وقف إطلاق النار على الواقع الإنساني والسياسي والأمني في غزة، مع التركيز على مشروع قرار مجلس الأمن المتعلق باستقدام قوات استقرار دولية. وتناقش الورقة إشكالية السلاح والحكم في قطاع غزة، باعتبارها العقبة الأبرز أمام أي ترتيب انتقالي.

وفي الختام، تقدّم الورقة ثلاث سيناريوهات محتملة لمستقبل تنفيذ الخطة الأمريكية في غزة:

1. سيناريو التنفيذ الجزئي والهدنة الهشّة مع بقاء السلاح.

2. سيناريو التنفيذ الكامل بضمانات دولية (الأقل ترجيحًا).

3. سيناريو الفراغ السلطوي وعودة الحرب (الأكثر ترجيحًا).

يهدف مركز فينيق من خلال إصدار هذه الورقة إلى المساهمة في فهم تعقيدات المرحلة المقبلة في غزة، وتقديم مقاربة تحليلية متوازنة للخيارات والبدائل المطروحة، كما يسعى إلى تحليل مستقبل اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، الذي يعاني من تحديات كبيرة، فهو أصبح مرهون بجملة من التحديات السياسية والأمنية المرتبطة بطبيعة المرحلة الانتقالية وتعقيدات المشهد الفلسطيني الداخلي، إلى جانب التجاذبات الإقليمية والدولية. فالخطة الأمريكية المقترحة، رغم ما تتضمنه من مسارات تبدو منسقة ظاهريًا، تصطدم بمعضلات جوهرية تتعلق بمصير السلاح، وشكل الحكم، وحدود الدور الدولي في القطاع.

إن غياب التوافق الفلسطيني، وتباين المواقف الإقليمية، وتنامي الشكوك حول النوايا الإسرائيلية، كلها عوامل تُضعف فرص نجاح أي تسوية شاملة، وتفتح المجال لسيناريوهات أقل استقرارًا، خصوصًا في ظل هشاشة البيئة السياسية والأمنية في غزة. وعلى الرغم من أن سيناريو "الفراغ السلطوي وعودة التصعيد" يبدو الأكثر ترجيحًا في ظل المعطيات الراهنة، إلا أن هناك إمكانية لتحويل مسار الأحداث نحو تسوية جزئية أو تدريجية، في حال توفر إرادة دولية ضامنة ورؤية فلسطينية موحدة.

د. خالد اليازجي

رئيس مركز فينيق

مقدمة

تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل علمي متكامل للأبعاد السياسية، والأمنية، والإنسانية المرتبطة بإعلان وقف إطلاق النار في قطاع غزة برعاية أمريكية، والمعروف إعلاميًا بـ"خطة ترامب"، والذي جاء بعد عامين من حرب واسعة أطلقت عليها إسرائيل حرب الإبادة. تنطلق الدراسة من فرضية أن الاتفاق، رغم كونه خطوة أولى نحو إنهاء العمليات العسكرية، لا يشكل استراتيجية شاملة ونهائية لحل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، بل يمثل إطارًا أوليًا يفتقر إلى وضوح في آليات التنفيذ والمرحلة الانتقالية لإدارة غزة بعد الحرب.

يستند التحليل إلى تقييم مواقف الأطراف الرئيسية: الفلسطينية، والإسرائيلية، والإقليمية، مع التركيز على الغموض الاستراتيجي المحيط بالمرحلة الانتقالية، واحتمالات تفعيل الحلول الدولية عبر مجلس الأمن، خاصة مشروع القرار الذي يقترح استقدام قوات استقرار دولية وإرساء حكم قاطع مؤقت في غزة، لضمان تنفيذ الاتفاق بشكل آمن ومستدام. يهدف هذا التوجه الدولي إلى سدّ الفجوة بين وقف إطلاق النار المؤقت والانتقال إلى مرحلة إعادة الإعمار وإدارة الشؤون المدنية بشكل مستقل عن الفصائل المسلحة، بما يعزز فرص استقرار القطاع على المدى المتوسط.

أولا: خلفية الصراع وتطورات الميدان قبل التوصل إلى وقف إطلاق النار:

شهدت الفترة التي سبقت التوصل إلى الاتفاق الأمريكي تصعيدًا عسكريًا مكثفًا من جانب القوات الإسرائيلية، تجسّد في عملية "عربات جدعون 2"، التي هدفت إلى تحقيق سيطرة عملياتية على مدينة غزة، وفرض تهجير ديموغرافي جزئي نحو جنوب القطاع، وتأسيس نمط من "السيطرة النارية" على المحاور الرئيسية، بدلًا من الاحتلال التقليدي الشامل[1]. وقد أسفرت هذه العمليات، على الرغم من تكثيفها العسكري، عن نتائج محدودة على الأرض بعد أسبوعين، نتيجة توقفها تزامنًا مع التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار الأمريكي[2]، والذي اشتمل على 21 نقطة تتلاءم صياغة جوهرها مع الأهداف الإسرائيلية تجاه الحرب .تضمنت الخطة الأمريكية ثلاث مراحل رئيسية[3]:

(1) منصور، محمود، 2025، جدعون-2 وغزة: مآلات السيطرة والاحتلال"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، https://ecss.com.eg/54675/

(2) Al-Arabiya العربية، إسرائيل تجمد عمليات "عربات جدعون 2". وتفاوض عاجل في الدوحة، https://www.youtube.com/watch?v=ncEXf6jsD84

(3) euro news، تتكون من 21 نقطة. ما تفاصيل خطة ترامب لإنهاء حرب غزة؟، https://arabic.euronews.com/2025/09/27/it-consists-of-21-points-what-are-the-details-of-trumps-plan-to-end-the-gaza-war

1. **المرحلة الأولى: وقف إطلاق النار والتبادل:**

هدفت إلى التوقف الفوري لكل العمليات العسكرية، انسحاب القوات الإسرائيلية إلى "الخط الأصفر" وهو خط افتراضي يسمح إبقاء السيطرة الاسرائيلية على نحو 53% من مساحة القطاع، واستعادة جميع الرهائن الإسرائيليين خلال 72 ساعة، بالإضافة إلى الإفراج عن أسرى فلسطينيين محددين وفقًا للاتفاق.

2. **المرحلة الثانية: نزع السلاح والإدارة الانتقالية:**

ركزت على تفكيك القدرات العسكرية في غزة بالكامل تحت إشراف مراقبين دوليين مستقلين، وتعهد الفصائل الفلسطينية بعدم المشاركة في الحكم المباشر أو غير المباشر في القطاع. في هذا السياق، يرتبط مشروع قرار مجلس الأمن بإمكانية إنشاء قوة استقرار دولية؛ لتكون الضامن لتنفيذ هذه المرحلة، مع توفير إطار للحكم المؤقت في غزة، وضمان الانتقال السلس من الإدارة العسكرية إلى الإدارة المدنية المستقلة تحت إشراف دولي.

3. **المرحلة الثالثة: الدور الأمريكي المتصاعد في إعادة البناء والمراقبة:**

تضمنت خطة ترامب إنشاء "مجلس السّلم العالمي"، هيئة دولية تشرف على إعادة إعمار غزة وإدارة شؤونها الاقتصادية والأمنية خلال الفترة الانتقالية، إلى جانب تقديم حزمة تنموية اقتصادية لجذب الاستثمارات. يشمل الدور الأمريكي أيضًا التنسيق الأمني عبر قوة عمل مشتركة محدودة، دون نشر قوات داخل القطاع، مع اعتماد مركز تنسيق خارجي لضمان متابعة تنفيذ الالتزامات.

ثانيا: مواقف الأطراف الرئيسية من الخطة الامريكية، ومشروع قرار مجلس الأمن من أجل استقدام قوات استقرار دولية

1. المواقف الرسمية للفصائل الفلسطينية (حماس والسلطة):

- حركة حماس والفصائل:

أصدرت حماس بيانًا يُظهر استعدادها للتعامل مع الخطة، على الرغم من أنها تعتبرها محاولة واضحة لإعادة صياغة الواقع الأمني والسياسي في القطاع، بما يحدّ من سيطرتها ويضعف أدواتها العسكرية والسياسية، لكنه في الوقت ذاته يفتح أبوابًا محدودة لتحقيق مكاسب تكتيكية. وأنها "المخرج الوحيد الممكن" لتجنب خسائر إضافية في صفوفها واحتواء الضغوط الدولية

والإسرائيلية[1]. وتظهر تصريحات الحركة الرسمية أنها تسعى إلى **الاستفادة من أي توقف مؤقت للعمليات العسكرية** لإعادة ترتيب أوراقها داخليًا، وضمان استمرار قوتها العسكرية، دون قبول الشروط الجوهرية التي تمس وجودها السياسي.

من وجهة نظر حماس وقف العمليات العسكرية الإسرائيلية بشكل مؤقت، يوفر فرصة إعادة البناء وإعادة التموضع الاستراتيجي، بالإضافة إلى إمكانية ربط تنفيذ أي التزامات بالانسحاب التدريجي للقوات الإسرائيلية[2]، وهو ما يمثل مكسبًا رمزيًا يسمح لها بالمحافظة على صورتها وتحسينها أمام جمهورها[3]. كما توفر فترة الهدنة هامشًا لإعادة ترتيب مؤسساتها المدنية والعسكرية، وتحسين إدارة الموارد والخدمات الإنسانية في القطاع[4]. مع ذلك، **تواجه الحركة عدة تحديات منها:**

-**شرط نزع السلاح**، الذي يعتبر بالنسبة لها تهديدًا وجوديًا مباشرًا، إذ تشكل الأسلحة ضمانة بقائها العسكري والسياسي، وبالتالي رفضت حماس التنازل عنها دون مقابل سياسي ملموس، مثل دولة فلسطينية[5].

- **إدارة غزة تحت إشراف مجلس السلام الدولي أو القوى الأجنبية**؛ ترى حماس أن الشأن الداخلي للقطاع يجب أن يبقى تحت السيطرة الفلسطينية المباشرة، دون تدخل خارجي يفرض معايير سياسية أو أمنية[6].

- يظل **الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية والضمانات العملية لتطبيق الخطة** شرطًا أساسيًا لإطلاق أي تعاون، لأن أي خلل في هذا الجانب قد يضع الحركة في موقف ضعيف أمام المجتمع الدولي وإسرائيل.

---

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، اتفاق وقف الحرب على غزة، ملامحه ودوافعه والتحديات التي تواجهه، https://www.dohainstitute.org

(2) نعومي نيوما، وقف إطلاق النار في غزة: وجهات نظر حول الأمن والحكم الفلسطيني والديناميكيات الإقليمية، معهد واشنطن، https://www.washingtoninstitute.org/a

(3) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عرابي، ساري، موقف "حماس": الحرب وآثارها في الحركة ومستقبلها، https://www.palestine-.com

(4) النجاح الاخباري، إعادة تموضع القوى وحسابات حماس في غزة.. ماذا بعد اتفاق وقف إطلاق النار؟ ، https://nn.najah.edu/news/Report-1/2025/10/10/537178/

(5) العربية، حماس: لن نتخلى عن السلاح إلا بقيام الدولة الفلسطينية، https://www.alarabiya.net/arab-and-world %A9

(6) الجزيرة، حماس ترفض أي خطط لإدخال قوات أجنبية إلى غزة، https://www.aljazeera.net/new9

فيما يتعلق بمشروع قرار مجلس الأمن، يمثل إنشاء مجلس السلام الدولي وقوة الاستقرار الدولية تحديّا مركزيّا لموازين القوى في غزة. فالمجلس يُنظر إليه على أنه **إدارة انتقالية ذات شخصية قانونية دولية**، تتحكم بالإطار المالي والسياسي لإعادة إعمار القطاع وتنسيق المساعدات الإنسانية، بينما تقوم قوة الاستقرار الدولية بمهام الأمن والمراقبة، بما يشمل نزع السلاح من الفصائل الفلسطينية، وتدريب ودعم الشرطة الفلسطينية الجديدة، وتأمين الممرات الإنسانية[1].

من منظور حماس، يشكل هذا المشروع **تهديدًا مزدوجاً** :أولًا، من خلال فقدان القدرة على التحكم العسكري المباشر في غزة، وثانيًا، من خلال فرض إدارة خارجية على الشؤون المدنية والخدمات الأساسية، ما يقلّل من نفوذها السياسي ويضع قيودًا على تحركاتها[2].

مع ذلك، قد ترى الحركة في هذا المشروع بعض المكاسب التكتيكية، إذ يمكن أن يُستخدم **التعامل المحدود مع هذه الهيئات الدولية** لإظهار مرونة أمام المجتمع الدولي، واستثمار ذلك لكسب مكاسب سياسية جزئية، أو لتأجيل تنفيذ البنود الأكثر حساسية مثل نزع السلاح بشكل كامل. وفي هذا السياق، تبرز استراتيجية الحركة في **المراوغة والمناورة**، حيث يمكنها المشاركة في الإشراف الجزئي أو التعاون الفني دون القبول الكامل بفرض السيطرة الخارجية، ما يحافظ على صورتها كحاضنة للمقاومة وصاحبة السيادة الفعلية على القطاع.

الحركة لا ترفض الخطة أو مشروع مجلس الأمن بشكل قاطع، لكنها تحدد حدود التعاون وفق ما يضمن بقاءها، فالتطبيق جزئي أو غير متكافئ قد يخلق فجوات جديدة، لكنه في الوقت ذاته يوفر فرصة للحركة لإعادة البناء، وتعزيز مكانتها على المستوى الشعبي.

– موقف السلطة الفلسطينية (مؤسسات السلطة والمنظمة):

اعتمدت السلطة الفلسطينية موقفًا حذرا، حيث رحبت بالمبادرات التي تؤدي إلى وقف النار وخفض الخسائر الإنسانية. لكنها أكدت على ضرورة أن يتم أي حلّ ضمن إطار حلّ الدولتين.

تمثل الخطة الأمريكية ومشروع قرار مجلس الأمن بشأن **إنشاء مجلس السلام الدولي وقوة الاستقرار الدولية** فرصة وتحديًا استراتيجيًا للسلطة الفلسطينية على حدّ سواء. فمن منظور السلطة الفلسطينية، تهدف الخطة إلى توفير إطار دولي شامل لإنهاء العمليات العسكرية، إعادة البناء، واستعادة مؤسسات الحكم المدني والأمني في غزة وفق خطة شاملة مدعومة دوليًا.

---

(1) مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، غزة بين الحرب والتهدئة: عن الجدل حول تشكيل القوة الدولية و"حدود دورها"، https://www.madarcenter.org/% t.com

(2) الجزيرة، حماس ترفض أي خطط لإدخال قوات أجنبية إلى غزة، https://www.aljazeera.net/news/89

على الرغم من أن الخطة لا تتضمن جدولاً زمنياً لنقل الهيئة الدولية قيادة غزة إلى السلطة الفلسطينية، التي تمارس حكماً ذاتياً في أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، وتواجه قيوداً شديدة من إسرائيل[1].

وتبرز السلطة إشارات واضحة إلى رغبتها في استخدام هذه الفرصة من أجل استعادة السلطة التدريجية على مؤسسات القطاع المدني، وإعادة تأسيس خدمات الدولة الأساسية تحت إشراف فلسطيني[2]، مع الاستفادة من التمويل الدولي المقرّر عبر مجلس السلام وصناديق الدعم الدولية. كما يشكل التعاون مع قوة الاستقرار الدولية فرصة لإعادة بناء البنية التحتية الأمنية والمدنية بما يضمن استقرار القطاع على المدى المتوسط، ويعزز القدرة على تقديم الخدمات للسكان بشكل منتظم ومنضبط، مما يعكس صورة إيجابية للسلطة أمام الداخل الفلسطيني والمجتمع الدولي.

لكن التحديات الحقيقية التي متوقع أن تواجه السلطة الفلسطينية في ذلك السياق تتعلق بدرجة السلطة الحقيقية التي سيحتفظ بها مجلس السّلام، وطبيعة التنسيق مع القوة الدولية، ومدى قدرة السلطة على ممارسة السيطرة الكاملة على غزة بعد سنوات من الإدارة الذاتية الفعلية لحماس. فوجود قوة استقرار دولية وسلطة انتقالية دولية قد يقلل من مساحة القرار السياسي المحلي[3]، ويضع السلطة تحت رقابة مباشرة من المجتمع الدولي وإسرائيل ومصر، ما يستدعي موازنة دقيقة بين الاستفادة من الموارد الدولية واحتفاظ السلطة بنفوذها على الأرض[4].

من ناحية أخرى هناك تحدّ آخر في الخطة ومشروع قرار مجلس الأمن يطالب بأن أي مشاركة من السلطة في إدارة غزة يجب أن تكون ضمن برنامج إصلاحي واضح ومعايير محددة تُرضي الأطراف الدولية، بما في ذلك مجلس السّلام وإسرائيل، لضمان قبول التنفيذ واستمراريته.

وفي الوقت نفسه، يظلّ هناك تحدٍ كبير آخر يتمثل في إدارة العلاقة مع حركة حماس، التي تسيطر فعليًا على غزة، وضمان تنفيذ الخطط دون مواجهات مباشرة قد تضرّ بالاستقرار أو بالسمعة السياسية للسلطة أمام المجتمع الدولي.

---

(1) CNN Arabic، 2025، ماذا نعرف عن "خطة ترامب للسلام" في غزة؟، https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2025/09/2t- e

(2) مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، غزة بين الحرب والتهدئة: عن الجدل حول تشكيل القوة الدولية و"حدود دورها"، https://www.madarcenter.org/% t.com

(3) ربايعة، إبراهيم، 2024.مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السلطة والحرب على غزة: المواقف والتداعيات، https://www.palestinestudies.org/

(4) Jamal Nusseibeh, A Peace Force for Palestine, Not a Stabilization Force for Gaza, https://dialogueinitiatives.org.

2 .الموقف الإسرائيلي:

من منظور القيادة الإسرائيلية، تمثل الخطة ومشروع القرار فرصة لتثبيت إطار دولي يضمن وقف إطلاق النار مع فرض قيود على قدرة حماس العسكرية، وتوفير آليات دولية للمراقبة، مع الحفاظ على مصالحها الأمنية والسياسية في غزة والمناطق المحاذية.

الإنجازات من وجهة نظر إسرائيل تتجلى في عدة نقاط رئيسية[1]:

أولا، توفر الخطة الأمريكية ومشروع مجلس الأمن آلية دولية لنزع السلاح من غزة تدريجيًا، وهو الهدف الأمني الاستراتيجي الأبرز لإسرائيل، إذ يسمح بمنع قدرة حماس على تنفيذ عمليات عسكرية مستقبلية ضد الأراضي الإسرائيلية، ويحدّ من تهديد الصواريخ والأنفاق.

ثانيا، يمثل إنشاء **مجلس السّلام الدولي وقوة الاستقرار الدولية** ضمانًا لمراقبة التزامات الطرف الفلسطيني، بما في ذلك وقف إطلاق النار وفرض التزامات الأمن المدني، ويتيح لإسرائيل مساحة للتحقق من التنفيذ دون الحاجة إلى التدخل المباشر أو مواجهة مكلفة على الأرض.

ثالثا، يتيح المشروع الإسرائيلي الاستفادة من التمويل الدولي لإعادة إعمار غزة، مع التأكيد على أن الموارد لن تُستخدم لأغراض عسكرية، وهو ما يمنع مخاطر تعزيز البنية التحتية العسكرية لدى حماس.

رابعا، تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي باعتبارها طرف داعم لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين، مع الالتزام بالقانون الدولي الإنساني.

من جهة أخرى، ترافق هذه الإنجازات **تحديات** محتملة. فعلى الرغم من الدعم الدولي وإشراف مجلس السلام، تظلّ إسرائيل حذرة من مدى التزام الأطراف الفلسطينية بتنفيذ البنود المتعلقة بنزع السلاح والضمانات الأمنية، إذ إن أيّ إخلال قد يدفعها للتدخل مباشرة والعودة إلى القتال.

---

(1) للمزيد انظر:

- عرابي، ساري، خطة ترامب ووقف الإبادة: قراءة في موازين القوى بعد حرب غزة مؤسسة لدراسات الفلسطينية، https://www.palestine-studies.org
- مركز الأبحاث الفلسطيني، تقدير موقف: خطة ترامب لإنهاء الحرب على غزة.. المحتوى والمضامين، https://www.prc.ps
- العين الإخبارية، حال «فشل» المسار الأمريكي.. خطة إسرائيلية «بديلة» لنزع سلاح حماس، https://al-ain.com/article

لكن وجود قوة دولية متعددة الجنسيات تحت إشراف مجلس السّلام قد يحدّ جزئيا من قدرتها على اتخاذ إجراءات أحادية وانتهاكات محتملة، وهو ما يؤثر على مرونة العمليات الأمنية والاحتفاظ بخيارات الردّ السريع إذا لزم الأمر. خصوصًا إذا لم يكن هناك تنسيق كامل مرن مع القوات الدولية.

3 .المواقف الإقليمية والدولية:

تتسم مواقف الدول الإقليمية الفاعلة في ملف غزة بطابع **وسيط استراتيجي**، حيث تهدف هذه الدول إلى تثبيت وقف إطلاق النار، دعم الاستقرار السياسي والأمني في القطاع، وحماية مصالحها الإقليمية دون الانخراط المباشر في الصراع العسكري، بما يضمن لها دورًا مؤثرًا في صياغة مستقبل غزة بعد الحرب.

- مصر:

تعتبر مصر اللاعب الإقليمي الأكثر تأثيرًا في إدارة الأزمة في غزة، نظرًا لحدودها البريّة مع القطاع وقدرتها على التأثير على حركة الممرّات الإنسانية. من منظور القاهرة، تمثل الخطة الأمريكية ومشروع قرار مجلس الأمن فرصة لتثبيت **هدنة طويلة الأمد** مع ضمان أن أيّ ترتيبات أمنية تتضمن إشرافًا دوليًا لن تعيق الدور المصري التقليدي في القضية الفلسطينية، وإنجاز مهم بالنسبة لمصر هو إرساء **إطار رقابي دولي يُسهم في استقرار المنطقة**، ما يقلل المخاطر الأمنية والسياسية على سيناء وعودة إسرائيل لاستغلال سيناء لفكرة تهجير الشعب الفلسطيني بما يهدد الأمن القومي المصري. الفجوة الرئيسية التي تراها القاهرة تتعلق بتطبيق الإجراءات الدولية على الأرض دون التنسيق الكامل مع السلطات المصرية، إذ إن أيّ تجاوز من قبل القوى الدولية قد يقلّل من دورها الاستراتيجي[1].

- قطر:

تلعب قطر دور الممول الرئيس لإعادة الإعمار وداعم للقطاع المدني والإنساني. من منظور الدوحة، توفر الخطة ومجلس السّلام فرصة لتعزيز مكانتها كفاعل أساسي في التوسط في ملفات الصراع في

---

(1) للمزيد انظر:

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموقف المصري من العدوان على غزة: خطابان مختلفان وسياسة واحدة، https://www.dohainstitute.org/ es.pdf

- عدلي، عمر، في حقيقة الموقف المصري من حرب غزة، Carnegie Endowment for International Peace، https://carnegieendowment.orgar

الشرق الأوسط وهو منطقة مهمة ومحورية للعالم[1]، كذلك تعتبر لاعب مهم في إدارة المساعدات الإنسانية وتنفيذ مشاريع التنمية[2]، بما يحقق مكاسب سياسية وإقليمية مهمة لها خصوصًا في القضية الفلسطينية. الإنجاز المحتمل يشمل **ضمان توجيه التمويل الدولي بشكل مباشر لدعم البنية التحتية والخدمات الأساسية**، مع مراقبة عدم تحويل هذه الموارد لأغراض عسكرية. الفجوة الرئيسية تكمن في الحاجة لتنسيق كامل مع الأطراف الدولية؛ لضمان هذا الدور من خلال استمرار التدفقات المالية دون القيود السياسية التي تعيق إبراز مكانتها السياسية، التي ظهرت في حجمها المحدود في القدرة على إدارة ملف كبير مثل وقف الطلاق النار مقارنة بالدور المصري الذي بدأ كرائد وإعادة لها النفوذ السياسي والمكانة الإقليمية القديمة لمصر، خصوصًا بعد زيارة ترامب لمصر والتوقيع على وقف إطلاق النار[3].

- تركيا:

تتبنى تركيا موقفًا داعمًا للجانب الفلسطيني، مع تركيز على **الحفاظ على النفوذ الإقليمي وتعزيز دورها في ملفات المنطقة**، وترى أن الخطة الأمريكية وقوة الاستقرار الدولية يمكن أن تمنحها فرصة للضغط على المجتمع الدولي؛ لضمان مشاركة فعالة في الملف الفلسطيني بما يمنحها قدم متقدم أكثر في ملفات المنطقة. دون الإضرار بمصالحها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة أو الأطراف الإقليمية الأخرى[4]. الفجوة الأساسية بالنسبة لأنقرة تكمن في ضرورة التوازن بين دعم الفلسطينيين والحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة[5]، وإسرائيل التي لا زالت ترفض أيّ تواجد للقوات التركية في قطاع غزة ضمن قوة الاستقرار. كما أنها لو كانت جزءًا من هذه القوات، وانتهكت إسرائيل اتفاق وقف إطلاق النار سيضع تركيا في موقف صعب إذا ما كانت شريكًا في قوات الاستقرار، وتتغاضى عن الانتهاكات الإسرائيلية[6].

---

(1) الجزيرة، بعد اتفاق غزة.. مسؤولون إعلاميون: قطر وسيط فعّال في أصعب الأزمات، https://www.aljazeera.net/politics

(2) middle-east, Qatar vows to continue its role toward Palestinians after Gaza ceasefire, https://www.aa.com.tr/en

(3) Washington post, Gaza crisis offers Egypt chance to reassert role in Mideast diplomacy, https://www.washingtonpost.com

(4) مركز الجزيرة للدراسات، قيود خارجية: انعطاف الموقف التركي من غزة، تقدير موقف، https://studies.aljazeera.net9.pdf

(5) النهار العربي، التوازن التركي الصعب: مصالحة الداخل ومواجهة الضغوط الأميركية – الإسرائيلية، https://www.annahar.com/international

(6) Deutsche Welle، إسرائيل تجدد الرفض: لن تكون هناك قوات تركية في قطاع غزة، https://www.dw.com/ar/23

- السعودية:

تتبنى الرياض موقفًا وسيطًا يركز على الاستقرار الإقليمي ومنع التصعيد العسكري الذي قد يهدد الأمن في الجوار .من منظور السعودية، تكمن قيمة الخطة ومجلس السّلام في تعزيز وقف إطلاق النار وتقديم ضمانات لتقليل التوتر بين غزة وإسرائيل، مع إبراز الدور العربي في دعم الحلول السياسية. الإنجاز المحتمل هو تحسين موقعها كفاعل إقليمي مسؤول عن الأمن والاستقرار، والفجوة تكمن في محدودية تأثيرها المباشر على آليات تنفيذ وقف النار على الأرض، ما يجعلها تعتمد على التنسيق مع مصر وقطر والأردن لتحقيق أهدافها، كما أن الاستقرار يسمح لها باستكمال مشاريعها الاقتصادية الدولية مع الولايات المتحدة، في المنطقة[1].

- الأردن:

تركز الأردن على البعد الإنساني والاستقرار السياسي، خاصة وأن أيّ تصعيد في غزة قد ينعكس على الضفة الغربية أو يضاعف الضغوط على اللاجئين الفلسطينيين داخل أراضيها. من منظور عمان، توفر الخطة الأمريكية ومجلس السّلام فرصة لتعزيز إدارة المساعدات الإنسانية والرقابة على تدفق اللاجئين والخدمات الأساسية، إضافة إلى دعم جهود السلطة الفلسطينية في إعادة بناء مؤسسات الحكم المدني والأمني. الفجوة الأساسية تكمن في محدودية القدرة على التأثير العسكري والسياسي المباشر داخل غزة، ما يجعل الأردن يعتمد على التنسيق مع مصر وقطر والأطراف الدولية للحفاظ على استقرار القطاع[2].

---

(1) For more, see:

Carnegie Endowment for International Peace, Governing Gaza After the War: The Regional Perspectives, https://carnegieendowment.org/

- Gulf States Need US Support to End Gaza Conflict , https://dialogueinitiatives.org

(2) للمزيد انظر:

الغد، الأردن يعزز أمن المنطقة بمقاربة إنسانية وسياسية-https://alghad.com/Section

Nina Sretenović, 2024, The Impact of Jordan's Peacebuilding Efforts in Gaza on its Domestic Politics, Institution University of Richmond, https://digitalcollections.sit.edu/isp_.com

جدول مقارنة مواقف الأطراف تجاه الخطة الأمريكية ومجلس السلام الدولي

الطرف	موقف أساسي	الإنجازات المحتملة من وجهة نظر الطرف	الفجوات/ التحديات	التداعيات المحتملة
حماس	موقف تكتيكي مع استعداد محدود للتعاون المشروط بالخطة، مع رفض نزع السلاح والوصاية الأجنبية.	وقف مؤقت للعمليات العسكرية، ربط الالتزامات بالانسحاب الإسرائيلي، إعادة ترتيب مؤسساتها المدنية والعسكرية، الحفاظ على صورة المقاومة.	نزع السلاح يمثل تهديدًا وجوديًا، إدارة غزة تحت إشراف دولي تهدد سيادتها، تنفيذ الانسحاب الكامل مرتبط بضمانات ملموسة.	تعزيز صورتها كقوة مقاومة، استغلال فترة الهدنة لإعادة البناء، الحفاظ على خيارات استراتيجية مفتوحة لمواجهة إخلال الالتزامات.
السلطة الفلسطينية	موقف براغماتي مرحّب بالخطة ومجلس السلام، مع التركيز على استعادة النفوذ المدني والإداري.	استعادة السيطرة الجزئية على مؤسسات القطاع المدني، إدارة المساعدات الإنسانية، إعادة بناء المؤسسات الأمنية، تعزيز شرعية الدولة.	قيود القوة الدولية على السلطة، تحديات التنسيق مع حماس، اعتماد جزئي على قرارات مجلس السلام.	تعزيز النفوذ السياسي في غزة، استعادة السيطرة على الخدمات الأساسية، تحسين صورة السلطة محليًا ودوليًا.
إسرائيل	موقف يركز على الأمن والتحكم غير المباشر في غزة عبر آليات دولية.	نزع السلاح تدريجيًا من غزة، مراقبة الالتزامات الفلسطينية، استخدام التمويل الدولي لإعادة الإعمار بما يمنع من البناء العسكري لحماس.	الالتزام الفعلي من الأطراف الفلسطينية، الحاجة لتنسيق كامل مع القوى الدولية لتفادي مشاكل أمنية.	تثبيت التفوق العسكري والسياسي، تقليل التكاليف المباشرة للأمن، الحفاظ على مرونة الردع والرد السريع عند الحاجة.
مصر	وسيط استراتيجي رئيسي، يركز على استقرار الحدود ومنع تهريب الأسلحة.	تثبيت هدنة طويلة الأمد، دور رقابي على الحدود، حماية الأمن في سيناء.	تطبيق الإجراءات الدولية دون التنسيق الكامل مع القاهرة قد يقلل من الدور الاستراتيجي.	تعزيز نفوذها الإقليمي، ضمان أمن الحدود، إدارة فاعلة للمعابر والممرات الإنسانية.

الطرف	موقف أساسي	الإنجازات المحتملة من وجهة نظر الطرف	الفجوات/ التحديات	التداعيات المحتملة
قطر	وسيط مالي وإنساني، داعم للقطاع المدني.	توجيه التمويل الدولي مباشرة لدعم البنية التحتية والخدمات الأساسية.	الحاجة لتنسيق كامل مع الأطراف الدولية لضمان استمرار التدفقات المالية.	تعزيز موقعها السياسي والإقليمي، التأثير في إعادة الإعمار والبرامج الإنسانية.
تركيا	داعم للجانب الفلسطيني، مع تركيز على النفوذ الإقليمي والإنساني	ضمان مشاركة فعالة للجانب الفلسطيني، دعم حماية المدنيين، تعزيز المؤسسات المدنية.	التوازن بين دعم الفلسطينيين والحفاظ على العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة.	تعزيز الدور الإقليمي والدبلوماسي، الحفاظ على النفوذ السياسي دون الإضرار بالعلاقات الدولية.
السعودية	وسيط استراتيجي، يركز على الاستقرار الإقليمي ومنع التصعيد.	تعزيز وقف إطلاق النار، دعم الاستقرار، إبراز الدور العربي في الحلول السياسية.	محدودية التأثير المباشر على تنفيذ وقف النار.	تحسين الدور الإقليمي، تعزيز الصورة الدولية كفاعل مسؤول في استقرار غزة.
الأردن	وسيط إنساني واستراتيجي، يركز على حماية اللاجئين واستقرار الضفة الغربية.	إدارة المساعدات الإنسانية، دعم السلطة الفلسطينية، المساهمة في استقرار القطاع.	محدودية القدرة على التأثير المباشر داخل غزة.	تعزيز الدور الإنساني والإقليمي، دعم الاستقرار المدني، الحفاظ على التعاون مع مصر وقطر والأطراف الدولية.

ثالثاً: تأثير وقف إطلاق النار على الواقع الانتقالي:

1. الواقع الإنساني:

ينطوي وقف إطلاق النار على جانب إنساني بالغ الأهمية، حيث يمثل فرصة لإعادة الحياة إلى مساحة مأساوية، ويمثل التدفق الفوري للمساعدات الغذائية والطبية المرحلة الأولى الأساسية لاستقرار الأوضاع. وفق بيانات الأمم المتحدة، فإن أكثر من 1.6 مليون شخص في غزة يعيشون في مخيمات مؤقتة نتيجة تدمير منازلهم[1]، بينما وصل من يعاني معظم السكان من انعدام الأمن

(1) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 241 قطاع غزة، https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-241-gaza-strip

الغذائي[1]. يهدف الاتفاق إلى وقف الأزمة الإنسانية المتعلقة بالغذاء، ما يمكّن المنظمات الإنسانية من الوصول إلى الفئات الأكثر هشاشة، خصوصًا الأطفال والنساء وكبار السّن، وإعادة بناء البنية التحتية الأساسية للقطاع الصحي والغذائي.

مع ذلك، تبقى الفجوة الجوهرية هي ضمان حيادية توزيع المساعدات، حيث قد يتمّ استغلالها سياسياً أو عسكرياً كأداة ضغط على السكان أو لإجبار الفصائل على الالتزام بتسويات سياسية. تشير دراسات سابقة حول مناطق النزاع إلى أن أيّ اختراق في حيادية الإغاثة يؤدي إلى تفاقم عدم الثقة بين السكان والجهات المانحة، ويضعف فعالية أي تدخل دولي.

2. الواقع السياسي والأمني:

من الناحية السياسية، فإن وقف إطلاق النار يعكس تحولًا استراتيجيًا في ديناميكيات القوة داخل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. داخليًا في إسرائيل، أمنيًا، يمثل الانسحاب الجزئي الإسرائيلي إلى "الخط الأصفر" مرحلة انتقالية محفوفة بالمخاطر. لا يزال احتمال التملّص من الالتزامات اللاحقة قائمًا، خصوصًا في ما يتعلق بإعادة المحتجزين واستعادة الأراضي، كما أن النشاط المقاوم في الضفة الغربية يشكل تهديدًا دائمًا لتثبيت وقف إطلاق النار. التحليل الأمني يظهر أن غياب آليات رقابة دولية صارمة يزيد من احتمالية الانزلاق إلى تجدد العمليات العسكرية، ما يشير إلى أن وقف إطلاق النار وحده لا يكفي كضمان طويل الأمد للسلام أو الاستقرار.

3 .مشروع قرار مجلس الأمن واستقدام قوات استقرار دولية:

في هذا السياق، يمثل مشروع القرار الأممي الخاص باستقدام قوة دولية لمراقبة وقف إطلاق النار واستقرار قطاع غزة خطوة استراتيجية مهمة. القوة المقترحة يمكن أن تؤدي دورًا مزدوجًا: أولًا، توفير آلية مراقبة لأيّ طرف يحاول اختراق الاتفاق، وثانيًا، ضمان توصيل المساعدات وتوزيعها بشكل حيادي. التجارب السابقة في مناطق نزاع مثل لبنان وشرق أفريقيا تؤكد أن الوجود الدولي لا يخلق حلًا سياسيًا دائمًا، لكنه يقلل من مخاطر التصعيد الفوري ويمنح الفصائل مساحة للتفاوض على حلول مؤقتة، مما يسهم في تحقيق مرحلة انتقالية أكثر استقرارًا.

(1) World Health Organization (WHO), IPC Gaza Strip Food Insecurity and Malnutrition Alert, https://www.who.int/news/item/29-07-2025-ipc-gaza-strip-food-insecurity-and-malnutrition-alert?utm_source=chatgpt.com

4 .الإنجاز المحتمل والفجوات والتداعيات:

الإنجاز المتوقع من وقف إطلاق النار يشمل: تهدئة الصراع العسكري، تحسن محدود في الوضع الإنساني، إعادة فتح قنوات التواصل السياسي، وإعادة بناء بعض مؤسسات غزة الأساسية.

مع ذلك، الفجوات الجوهرية تبقى في ثلاثة محاور: أولًا، عدم وجود آلية دولية فعّالة لمراقبة الالتزامات، ثانيًا، ضعف القدرة على تحقيق استقرار سياسي داخلي في غزة بفعل الانقسامات بين الفصائل، وثالثًا، استمرار تهديدات إسرائيلية محتملة بالعودة إلى العمليات العسكرية إذا شعرت بانتهاك الاتفاق.

تداعيات هذه الفجوات قد تشمل استئناف العمليات العسكرية، تفاقم عدم الثقة بين السكان والجهات الإقليمية والدولية، وتأجيل أي خطة طويلة الأمد لإدارة القطاع الانتقالي، ما يعني أن أي نجاح لوقف إطلاق النار يظل هشًا ومؤقتًا إلا إذا تم دمجه مع آليات دولية واضحة للحكم والإشراف.

رابعاً: معضلة السلاح والحكم والقوات الدولية في قطاع غزة:

تعدّ قضية نزع السّلاح والحكم المستقبلي ونوعية القوات الدولية من أكثر الملفات تعقيداً في أيّ خطة انتقالية للقطاع، وتمثل نقاط ضعف استراتيجية في المقترحات الدولية السابقة، بما فيها خطة ترامب. هذه الملفات تتقاطع مع الواقع السياسي الداخلي لغزة والالتزامات الإقليمية والدولية، وتشكل اختباراً لمصداقية آليات الأمم المتحدة ومجلس الأمن في إدارة الصراعات المعقدة. وتعكس النقاشات الجارية أن نجاح أي ترتيبات مستقبلية يعتمد على تحقيق توازن دقيق بين الشرعية المحلية والسّلاح، والمتطلبات الأمنية الإسرائيلية، والإطار القانوني الدولي القابل للتنفيذ، إذ إن أي خلل في هذا التوازن يعيد إنتاج حالات عدم الاستقرار ويزيد احتمالات التصعيد.

تشير المقترحات الدولية، ولا سيما الأمريكية والأوروبية، إلى تشكيل هيئة حكم انتقالية فلسطينية بإشراف آلية دولية، إلا أن هذا التصور يصطدم بتحديات كبيرة ترتبط بمركزية السّلاح في المشهد الفلسطيني وأهمية الشرعية السياسية. ترى حركة حماس أنّ السّلاح جزء أساسي من شرعيتها وقدرتها على الصمود، كما أظهرت التجارب في لبنان والعراق وكولومبيا وأفغانستان أن نزع السلاح القسري دون توافق وطني يؤدي غالباً إلى تعزيز الهياكل العسكرية الموازية وإعادة إنتاج العنف. وبالتالي فإن أي ترتيبات لنزع السلاح دون ضمانات سياسية وتوافق وطني ستكون عاملاً إضافياً لعدم الاستقرار بدلاً من أن تكون مدخلاً للتهدئة[1].

(1) الجزيرة، خبراء دوليون: نزع سلاح حماس بالقوة سيكون كارثة وهناك بديل، https://www.aljazeera.net/politicsA9

تستمر إسرائيل في ربط أيّ صيغة حكم بمواصلة الهيمنة الأمنية بما يشمل ضبط الحدود ومنع تدفق السلاح، وهو ما يقيد صلاحيات أيّ سلطة انتقالية أو قوة دولية محتملة. وتشير تجربة اليونيفيل إلى أن التفويض الأمني المحدود يخلق فجوات يمكن للأطراف المحلية والإقليمية استغلالها. من جهة أخرى، ترفض دول الإقليم مثل مصر والأردن وقطر وتركيا تولي إدارة مباشرة للقطاع، استنادا إلى تجارب تاريخية تؤكد أن إدارة مناطق نزاع دون توافق داخلي تتحول إلى عبء سياسي وأمني، كما حدث في العراق والصومال. غياب توافق على إطار حكم واضح يؤدي إلى فراغ سريع تملؤه الفصائل المسلحة الأكثر تنظيمًا، كما أظهرت حالات ليبيا واليمن، ويجعل نجاح المرحلة الانتقالية مرهونًا بتوافر تفويض دولي واضح وضمانات سياسية محلية ودعم من قوى كبرى، وإلا تصبح أيّ ترتيبات للحكم جزءًا من الأزمة.

تشير المبادرات الدولية إلى إنشاء قوة متعددة الجنسيات لإدارة المرحلة الانتقالية، لكن فعاليتها مرتبطة بتحديد دقيق لتفويضها وحدود مهامها وقدرتها على التفاعل مع الواقع المحلي دون أن تتحول إلى طرف صراع. تشمل المهام تدريب الشرطة وضبط الحدود وتأمين المساعدات ومنع تجدد العنف[1]، لكن التجارب في البوسنة وكوسوفو وهايتي أظهرت أنّ أيّ تداخل بين المهام الأمنية والإنسانية يضعف الحياد ويقوّض ثقة المجتمع المحلي، لذلك يجب أن يكون التفويض القانوني واضحاً ويحدد المجال الأمني بدقة. رفْض الولايات المتحدة نشر قوات برية يجعل القوة معتمدة على دول متوسطة القدرات، ما يفرض ضرورة وجود دعم من قوى كبرى؛ لضمان القدرة على تنفيذ المهام ميدانياً، كما أظهرت تجارب مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى.

ترتبط المشاركة الإقليمية بصدور تفويض واضح من مجلس الأمن، وغياب هذا التفويض يجعل القوة الدولية قوة فوقية أو شبه احتلال، ما يعرّضها للرفض الشعبي والاستهداف المباشر من الفصائل المسلحة. أظهرت تجارب العراق وأفغانستان أن غياب الشرعية المحلية يؤدي إلى خسائر كبيرة وانسحاب دون أثر سياسي دائم. وإذا رفضت الفصائل وجود القوة الدولية، تصبح مهامها المقترحة غير قابلة للتطبيق، مما يؤدي إلى ارتفاع احتمالات الحرب، واستمرار السيطرة الإسرائيلية على 58٪ من مساحة القطاع، وغياب الأفق السياسي، وتعطّل إعادة الإعمار نتيجة غياب سلطة تنفيذية ذات تفويض.

(1) المركز الفلسطيني للدراسات السياسية، ترتيبات ما بعد حرب غزة: قراءة تحليلية لمشروع القوة الدولية ومآلاته السياسية والأمنية، https://pcps.ps/?p=2528

خامساً: السيناريوهات المحتملة لتنفيذ الخطة الأمريكية في غزة:

إن تحليل مستقبل الخطة الأمريكية لتنفيذ وقف إطلاق النار في قطاع غزة، والمعروفة إعلاميًا بـ"خطة ترامب"، يقتضي دراسة معمقة لتوازن القوى والمواقف الاستراتيجية للأطراف الفاعلة (الفلسطينية، والإسرائيلية، والإقليمية)، بالإضافة إلى معضلة نزع السلاح وإدارة الحكم الانتقالي. وتستند السيناريوهات المحتملة إلى مدى نجاح الآلية الدولية المقترحة (مجلس السّلم العالمي وقوة الاستقرار الدولية) في تجاوز الخلافات الوجودية حول السيطرة العسكرية والسياسية.

السيناريو الأول: التنفيذ الجزئي والهدنة الهشّة مع بقاء السلاح (سيناريو التموضع الاستراتيجي):

يفترض هذا السيناريو أن تنجح المرحلة الأولى من الخطة (وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى/الرهائن)، وأن يتمّ الانتقال بشكل جزئي إلى المرحلة الثانية والثالثة، لكن مع فشل الشرط الجوهري المتمثل في نزع السلاح الكامل من الفصائل الفلسطينية.

- **المكاسب التكتيكية للفصائل** :ستستغل حركة حماس وقف العمليات العسكرية المؤقت لإعادة ترتيب مؤسساتها المدنية والعسكرية، وتحسين إدارة الموارد والخدمات الإنسانية. وتظهر تصريحات حماس أنها تسعى للاستفادة من أي توقف دون قبول الشروط الجوهرية التي تمسّ وجودها السياسي، وأبرزها نزع السلاح، الذي تعتبره **تهديدًا وجوديًا مباشرًا**.
- **التعاون الانتقائي للسلطة الفلسطينية** :ترحب السلطة الفلسطينية بالحلول التي تؤدي لوقف النار، وستسعى لاستخدام فرصة الخطة ومشروع مجلس الأمن لاستعادة السيطرة التدريجية على المؤسسات المدنية في القطاع، والاستفادة من التمويل الدولي المقدّم عبر مجلس السّلم العالمي.
- **دور القوة الدولية المحدود** :يتم إنشاء قوة استقرار دولية ومجلس السّلم العالمي، لكن تفويضه الأمني يبقى محدودًا، ويركز على المراقبة وتأمين المساعدات .التجارب التاريخية (مثل اليونيفيل) تشير إلى أن التفويض الأمني المحدود يخلق فجوات يمكن استغلالها من الأطراف المحلية.

تتسم هذه المرحلة بهدنة طويلة الأمد ولكنها هشَّة، يحكمها توازن قوى عسكري غير مستقر، حيث تستمر حماس في المحافظة على قوتها العسكرية، مما يزيد من احتمالية الانزلاق إلى تجدد العمليات العسكرية في غياب آليات رقابة دولية صارمة لجميع الالتزامات.

السيناريو الثاني: التنفيذ المتكامل بضمانات دولية (السيناريو المثالي/الأقل ترجيحًا):

يفترض هذا السيناريو نجاح الخطة بالكامل عبر المراحل الثلاث، بما يشمل نزع السلاح تحت إشراف المراقبين الدوليين المستقلين، وتعهد الفصائل بعدم المشاركة في الحكم، وتأسيس إطار حكم مؤقت تحت إشراف دولي يضمن الانتقال السلس للسلطة المدنية.

- **الأهداف الإسرائيلية المتحققة :** ترى إسرائيل في الخطة فرصة لتثبيت إطار دولي يضمن وقف إطلاق النار مع فرض قيود على قدرة حماس العسكرية، ويوفر آلية دولية لنزع السلاح تدريجيًا.
- **الشرعيّة الدوليّة :**يضمن مشروع قرار مجلس الأمن، الذي يقترح استقدام قوات استقرار دولية، إطارًا قانونيًا يهدف إلى سدّ الفجوة بين وقف إطلاق النار المؤقت وإدارة شؤون إعادة الإعمار بشكل مستقل عن الفصائل المسلحة.
- **المعوقات الوجودية :**يعتبر هذا السيناريو صعب التحقق للغاية، حيث يتطلب نزع السلاح دون توافق وطني، وهو ما رفضته حماس بشكل قاطع، إذ طالبت بمقابل سياسي ملموس (مثل قيام الدولة الفلسطينية) مقابل التنازل عن سلاحها. التجارب السابقة في مناطق النزاع تؤكد أن نزع السلاح القسري غالبًا ما يؤدي إلى تعزيز الهياكل العسكرية الموازية.

لا يمكن أن ينجح هذا السيناريو ما لم يتم تحقيق توازن دقيق بين الشرعية المحلية والسلاح، والمتطلبات الأمنية الإسرائيلية. هذا التوازن يفتقر إليه الإطار الحالي للخطة الأمريكية، مما يجعل هذا السيناريو غير قابل للتطبيق على المدى القصير والمتوسط.

السيناريو الثالث: الفراغ السلطوي وعودة الحرب (السيناريو الأكثر ترجيحًا):

يرجّح هذا السيناريو فشل المرحلة الانتقالية؛ بسبب عدم القدرة على التوافق على إطار حكم واضح، وفشل الإطار الدولي في فرض شرط نزع السلاح، مما يؤدي إلى فراغ سلطوي تعود فيه القوى الميدانية الأكثر تنظيمًا للسيطرة، ومن ثم تجدد الصراع.

يرتكز ترجيح هذا السيناريو على الالتقاء بين الرفض الوجودي الفلسطيني لشرط السلاح والحرص الأمني المطلق من الجانب الإسرائيلي، وغياب الشرعية التنفيذية للقوة الدولية، وهي العوامل التي تشكل معضلة الحكم والسلاح والقوات الدولية في قطاع غزة.

- **فشل نزع السلاح وتهديدات حماس :**تمثل قضية نزع السلاح أكثر الملفات تعقيدًا. رفضت حماس التنازل عن سلاحها، معتبرة أن أيّ محاولة لفرض إدارة خارجية أو قوة استقرار دولية

تشرف على نزع السلاح يشكل تهديدًا مزدوجا لنفوذها السياسي وقدرتها العسكرية. المصادر تؤكد أن أيّ ترتيبات لنزع السلاح دون توافق وطني ستكون "عاملًا إضافيًا لعدم الاستقرار بدلاً من أن تكون مدخلاً للتهدئة."

- **الفراغ السلطوي والشرعية المحلية** :تشير التجارب التاريخية (مثل ليبيا واليمن) إلى أن غياب صيغة حكم متوافق عليها يفتح المجال لعودة القوى الميدانية الأكثر تنظيمًا (وفي غزة هي حماس أو فصائل أخرى). السلطة الفلسطينية تواجه تحديًا كبيرًا في موازنة الاستفادة من الموارد الدولية مع الاحتفاظ بنفوذها على الأرض في ظلّ وجود قوة دولية ورقابة مباشرة. عدم وجود سلطة تنفيذية ذات تفويض واضح يجعل نجاح إعادة الإعمار وإدارة القطاع مستحيلاً.
- **حدود التفويض الدولي ومرونة إسرائيل** : إن فعالية القوة متعددة الجنسيات مرتبطة بتفويض واضح وحدود مهام دقيقة. رفض الولايات المتحدة نشر قوات برية يجعل القوة معتمدة على دول متوسطة القدرات. غياب التفويض الواضح يجعل القوة عرضة للرفض الشعبي والاستهداف المباشر من الفصائل. وفي حال شعرت إسرائيل بانتهاك للبنود المتعلقة بالضمانات الأمنية ونزع السلاح، فإنها تحتفظ بمرونة الردّ السريع والرّدع، مما يعني احتمال العودة إلى العمليات العسكرية.

النتيجة المباشرة للفراغ هي غياب صيغة حكم متوافق عليها هو أخطر سيناريو محتمل، وأن النتيجة المتوقعة لهذا التذبذب هي: احتمال عودة الحرب في أيّ لحظة، وبقاء السيطرة الإسرائيلية على 58% من مساحة غزة دون تغيير، وغياب أي أفق سياسي حقيقي، وتعطيل الإعمار إلى أجل غير معلوم.